السلطات السعودية توقف برنامج العمال النيباليين

وقد جاء التعليق بعد اعتراضات على رسوم الاختبارات التي كان يُفترض أن يدفعها العمال قبل الحصول على تأشيرات العمل، إضافة إلى اتهامات بعدم التشاور مع الحكومة النيبالية.

هذه القضية أعادت تسليط الضوء على انتقادات متكررة لسياسات العمل في السعودية، خاصة فيما يتعلق بظروف العمال الوافدين.

من أبرز الأمثلة التي تطرحها منظمات حقوقية هي ارتفاع تكاليف التوظيف التي يتحملها العمال في بلدانهم الأصلية قبل السفر، ما يدفع الكثير منهم إلى الاستدانة ودخول دوامة ديون طويلة الأمد.

كما تشير تقارير حقوقية إلى مشاكل تتعلق بسلامة العمال في مواقع العمل، حيث توثق منظمات مثل هيومن رايتس ووتش حوادث وفاة وإصابات في قطاع البناء نتيجة السقوط والصدمات الكهربائية وظروف عمل خطرة، إضافة إلى ضعف التحقيق في بعض حالات الوفاة أو تصنيفها بشكل غير دقيق كأسباب طبيعية.

ومن الأمثلة الأخرى التي يتم الإشارة إليها أيضًا: تأخر أو صعوبة حصول عائلات العمال المتوفين على التعويضات المستحقة، وأحيانًا تعرض بعض الأسر لضغوط تتعلق بطريقة التعامل مع الجثمان أو العودة إلى بلدهم.

ويرى منتقدون أن مثل هذه القضايا تعكس حاجة ملحة لتعزيز حماية حقوق العمال المهاجرين، وضمان شفافية أكبر في إجراءات التوظيف، وتقليل الأعباء المالية التي تقع على العمال قبل وأثناء عملهم في الخارج.

ما يجعل هذه القضية جزءًا من نقاش دولي أوسع حول أوضاع العمال المهاجرين في الخليج والسعودية خصوصا.